E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 ا.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
.2	أزمات غرب أسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
.3	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الامريكية عام 2020 أ .م .د لارا حسين علي	60_44
.4	الأهمية الاستراتيجية لِجمّهوريات آسيا الوسْطَى في الادرَاكُ الأمْرِيكّي أ.م.د سند وليد سع	80_61
.5	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
.6	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م د. علي رسول المسعودي	132_111
.7	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
.8	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د معمر جليل مكطوف	173_151
.9	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
.10	أثر متغير الطاقة في التنافس الامريكي – الصيني م.نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
.11	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208

12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235
13.	القيادة الشعبوية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وأثرها في ادارة الحكم م.هـدى عبـد الحسيـن فيـاض	268_253
14.	إعادة بناء الواقع الدولي في عصر الرقمنة: قراءة ما بعد بنيوية في إشكالية المعرفة والحرب السيبرانية م.د. خالد عدنان الرماحي	285_269
15.	الهجرة واللجوء، وتهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات أ. العلوم السياسية المشارك: بشير تركي كريشان	305_286

الهجرة واللجوء، وتهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات▽

Migration, Asylum, and Human Security Threats from the Perspective of Multidimensional Organized Crime

أ. العلوم السياسية المشارك: بشير تركي كريشان Bashir Turki Kreishan

الملخص:

تسعى الورقية البحثية لمناقشة ظاهرة الهجرة واللجوء، وتهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات من خلال مقاربات تفسيرية، نحو فهم شامل لتداعيات وتأثيرات الهجرة واللجوء من خلال منظور الجريمة المنظمة وتبعاتها المتمثلة في الإرهاب والتطرف، الإتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وكيفية التعامل مع هذه التحديات لتعزيز الأمن الإنساني والاستقرار في المجتمعات المتأثرة بالهجرة واللجوء، حيث سيتم التركيز في هذه الورقة البحثية على تحليل وتفسير كيفية تأثير الجريمة المنظمة في مساراتها المتعددة عبر الهجرة واللجوء في زيادة وتنامي مصادر التهديدات، ومنها الإرهاب والتطرف في المجتمعات المضيفة، وكيفية استغلال الجماعات المتطرفة للمهاجرين واللاجئين لأغراضهم الخاصة، بالإضافة إلى أعمال الاتجار بالبشر، وتأثيراتها على الضحايا وحالة السلام الاجتماعي والسياسي، وكيفية استغلال الجريمة المنظمة للطرق من خلال الهجرة غير الشرعية بغرض التسلل بالمخدرات، وستعتمد الورقة البحثية على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تفسير وتحليل ظاهرة الهجرة واللجوء وتأثيرات الجريمة المنظمة على حالة الأمن الإنساني في دول الاستقبال، وكيفية تعزيز الاستجابة الأمنية والاستقرار في المجتمعات المتأثرة.

الكلمات المفتاحية :الأمن الإنساني؛ الجريمة المنظمة؛ اللجوء ؛ الهجرة؛ متعددة المسارات

Abstract:

This research paper examines the phenomena of migration and asylum, as well as threats to human security, through the lens of multifaceted organized crime. It seeks to provide a comprehensive understanding of the repercussions and impacts of migration and asylum—specifically those linked to organized crime, such as terrorism, extremism, human trafficking, and drug trafficking—and explores how to address these challenges to bolster human security and stability in societies affected by migration and asylum. The paper analyzes how organized crime, operating through various channels within migration and asylum processes, contributes to the growth of threats—including terrorism and extremism—in host societies. It further investigates how extremist groups exploit migrants and refugees for their own agendas, examines the impact of human trafficking on victims and on social and political stability, and explores how organized crime

▽ تاريخ التقديم : 2026/3/15 تاريخ القبول: 12 /5 /2026 تاريخ النشر: 30/9/ 2026

* عميد شؤون الطلبة، جامعة الحسين بن طلال، الأردن basherkreshan@yahoo.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

utilizes irregular migration routes to facilitate drug smuggling. The study employs a descriptive-analytical approach to interpret the phenomena of migration and asylum, the influence of organized crime on human security in host countries, and strategies for strengthening security responses and stability in affected communities.

Keywords: Human security; organized crime; asylum; migration; multifaceted/multi-pathway

المقدمة

في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم المعاصر، أصبحت قضايا الهجرة واللجوء وتهديدات الأمن الإنساني تحت عنوان الجريمة المنظمة متعددة المسارات، مما يعكس تعقيدات السياقات الحديثة للأمن العالمي، حيث يُعد استنزاف الموارد والفقر والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية أسباباً رئيسية لزيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين عبر الحدود، مما يفتح الباب أمام تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهريب البشري.

علاوة على ذلك تُواجه الجريمة المنظمة متعددة المسارات تحديات عديدة، حيث تتفاعل مع تجارة البشر والتهريب والاتجار بالمخدرات، مما يفاقم الأزمات الإنسانية ويزيد من التهديدات على الأمن الإنساني. يعتبر تحليل هذه الديناميكيات أمراً حيوياً لفهم كيفية تعزيز الاستجابة الدولية والمجتمعية لتلك التحديات، مع التركيز على الوقاية والحماية والتعافي للأفراد المتضررين.

كما تُعد المقاربات المفاهيمية مهمة لفهم التحديات والفرص التي يواجهها الأفراد المهاجرون واللاجئون، وتساعد في تطوير السياسات والإجراءات التي تدعم حقوقهم وتعزز إدماجهم في المجتمعات المستضيفة. حيث تشمل مصطلحات مثل الهجرة غير الشرعية والهجرة الدولية والهجرة الداخلية والتنقلات البشرية الأخرى التي قد تختلف في تعريفها وفقاً للسياقات الثقافية والقانونية والاجتماعية. هذه المقاربة تعكس التنوع والتعقيدات في حركات الأفراد والمجموعات بين الدول وداخلها.

تسعى هذه الورقة إلى استكشاف الروابط بين الهجرة واللجوء وتهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات، مع التركيز على التحديات المعاصرة والاستجابات المحتملة التي يمكن اعتمادها لتقديم حلول فعّالة لهذه المشكلات العالمية المستعصية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها مجموعة من القضايا الحيوية والمعقدة المتمثلة في الهجرة واللجوء والجريمة المنظمة متعددة المسارات، وما يرتبط بها من تداعيات على الأمن الإنساني والأمن العام والاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويمكن بيان أهمية الدراسة من خلال جانبين رئيسيين، هما: الأهمية العلمية والأهمية العملية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولا: الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول الهجرة واللجوء وعلاقتهما بالجريمة المنظمة متعددة المسارات، وتعميق فهم دوافع الهجرة واللجوء والأسباب الجذرية لهما، وتحليل التهديدات التي تفرضها الجريمة المنظمة على الأمن الإنساني، ولا سيما الاتجار بالبشر والاستغلال والعمل القسري والمخدرات والإرهاب والتطرف.

ثانيا: الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في دعم صانعي القرار والمؤسسات المعنية في تطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لحماية المهاجرين واللاجئين من الاستغلال والجريمة المنظمة، وتعزيز آليات مواجهة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما يسهم في تعزيز الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

مشكلة الدراسة:

ترتبط ظاهرة الهجرة وطلب اللجوء بعوامل مترابطة مثل النزاعات المسلحة، والفقر المدقع، وانعدام الاستقرار السياسي في مناطق مختلفة من العالم. هذه الظروف تجعل الأفراد والأسر تبحث عن ملاذ آمن خارج بلدانهم، مما يؤدي إلى تحديات كبيرة في مجالات الهجرة واللجوء.

في هذا السياق، يتفاعل التحدي الإنساني مع التحديات الأمنية، حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون للعديد من مخاطر الجريمة المنظمة أثناء رحلاتهم، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، والتعذيب، وحتى خطر فقدان الحياة. هذه التهديدات تتصاعد بفعل الجريمة المنظمة متعددة المسارات، التي تستغل الفرص الناشئة من الهجرة غير الشرعية لأغراض مشبوهة مثل الإرهاب والتطرف، التهريب والمخدرات، وينبثق عن مشكلة الدراسة التساؤل الرئيس التالي:

كيف يؤثر التفاعل بين الهجرة واللجوء وتهديدات الأمن الإنساني على الجريمة المنظمة متعددة المسارات؟ ويتفرّع عن هذا عدة تساؤلات فرعية منها ما يلي:

1. ما المقاربات المفاهيمية للهجرة واللجوء؟
2. ما لمفاهيم ذات العلاقة بالهجرة واللجوء؟
3. ما دوافع الهجرة واللجوء من المنظور الإنساني؟
4. مالجريمة المنظمة متعددة المسارات؟
5. ما تهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات؟.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

"توجد علاقة طردية بين تنامي ظواهر الهجرة واللجوء واستغلالهما من قبل الجريمة المنظمة متعددة المسارات، وبين تصاعد تهديدات الأمن الإنساني، ولا سيما من خلال الاتجار بالبشر والتهريب والاستغلال

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الجنسي والعمل القسري والمخدرات والإرهاب والتطرف، بما ينعكس سلبًا على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي".

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد على وصف الواقع وايجابيات وسلبيات ذلك الواقع من جميع النواحي، وهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية عن ظاهرة محددة من أجل الحصول على نتائج عملية وتفسيرها بطريقة موضوعية.

هيكلية البحث:

المحور الأول: المقاربات المفاهيمية للهجرة واللجوء ودوافعهما الإنسانية

المحور الثاني: الجريمة المنظمة متعددة المسارات وتهديداتها للأمن الإنساني

اولاً_ المقاربات المفاهيمية للهجرة واللجوء

تعددت المقاربات المفاهيمية للهجرة واللجوء والمفاهيم ذات الدلالة تعكس التنوع الواسع في السياقات والظروف التي يمكن أن تحيط بكل من هذه المصطلحات وبعض المقاربات المفاهيمية الشائعة لكل منها، ومنها:

1: المفاهيم ذات الدلالة:

- **الهجرة اصطلاحا:** هي عملية انتقال جماعة من منطقة اعتادوا على الاقامة فيها الى منطقة أخرى سواء داخل البلد الواحد او الى منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم بإرادة جماعية أو بغير إرادتهم... ، (الزناتي،2008، ص 19)أو هي حركة الانتقال – فرديا أو جماعيا – من موقع الى آخر، بحثا عن وضع أفضل سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وحتى دينيا.

هي عملية انتقال الأفراد من منطقة جغرافية معينة (المكان الأصلي) إلى منطقة أخرى (مكان الوصول). تشمل عملية الهجرة اجتياز الحدود الإدارية بين المناطق، والإقامة في المكان الجديد لفترة معينة. يقوم الأفراد بالهجرة غالبًا لأسباب اقتصادية، مثل البحث عن فرص عمل وظروف أفضل للعيش، حيث قد لا يكون ذلك متاحًا في مكان إقامتهم الأصلي. (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،2003، ص 35)

كما يرى البعض كمفهوم يشمل انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة، ويمكن أن يتم ذلك باتخاذ المواطنة في الدولة الجديدة، أي الحصول على الجنسية أو حقوق المواطنة. (محمدي، 2016، ص10) هذا التعريف يشير إلى عملية طويلة الأمد للانتقال، تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة والتكامل في المجتمع الجديد بشكل كامل.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تعترف التشريعات والفقه في العديد من الأنظمة القانونية والديانات بحق الإنسان في الهجرة كجزء من حقوقه الأساسية، حيث تعتبر الحرية في التنقل والهجرة جزءاً من حقوق الإنسان المتعلقة بالحريات الأساسية، وهذا يشمل الحق في الهجرة داخل البلدان وخارجها بما يتوافق مع القوانين الوطنية والدولية. يحمي القانون حق الأفراد في البحث عن فرص أفضل، والهروب من الاضطهاد، والحصول على حياة أفضل، شريطة أن يكون ذلك وفقاً للأنظمة القانونية المعمول بها. (غانم، 2002، ص 14)

وبناءاً عليه يُعد حق الإنسان في الهجرة كجزء من حقوقه الأساسية، بما في ذلك حقوق الهجرة والتنقل، وتوفير الحماية والضمانات اللازمة لضمان ممارسة هذه الحقوق بحرية وبدون تمييز، حيث يُعتبر هذا الحق من الحقوق الإنسانية الأساسية، بما يشمل أهمية احترام حقوق الإنسان التي يجب أن تُحترم وتُحفظ في جميع الأوقات، شريطة أن تتم الهجرة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المستقبل.

- **الهجرة الشرعية:** وهي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة. وهي تقوم على النحو التالي: (السراني، 2012، ص 59)

أ- لابد وان يحمل المهاجر وثيقة سفر.

ب- لابد ألا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.

ت- أن يحصل على الإذن الشرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.

ث- أن يدخل الأماكن المراد دخولها من أماكن المحدد والمسموح بها.

ج- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة .

- **الهجرة غير الشرعية:** بحسب المفهوم القانوني للهجرة غير الشرعية يُشير إلى الهجرة التي تتم خلافاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول المعنية بحركة الأفراد والهجرة. يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي تتم بدون الحصول على التأشيرات أو الإقامات القانونية المطلوبة من السلطات المختصة في البلد المستقبل. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012، ص9)

يتضمن المفهوم القانوني للهجرة غير الشرعية عدم الامتثال للإجراءات والشروط القانونية المحددة للهجرة، وهو يتعلق بمخالفة النظام القانوني المعمول به في الدولة المستقبلة للأفراد الذين يتنقلون بشكل غير قانوني عبر الحدود الوطنية.حيث يمكن تلخيص هذا التعريف بأن الهجرة غير الشرعية تتضمن اجتياز الحدود أو الدخول إلى دولة بطرق دون الالتزام بالضوابط والشروط التي تنص عليها القوانين المحلية أو الدولية المتعلقة بالهجرة والتنقلات الدولية بحيث تتجاوز الإجراءات القانونية والشروط المقررة، مما يعتبر خرقاً للقوانين المعمول بها في تنظيم حركة الأفراد والهجرة التي تنص عليها القوانين المحلية أو الدولية المتعلقة بالهجرة والتنقلات الدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في السياق القانوني، التسلل إلى داخل دولة بعد دخول مشروع لها مؤقت يعتبر عادةً جزءاً من الهجرة غير الشرعية. إذا دخل الأفراد إلى دولة بتأشيرة دخول مؤقتة أو بنظام دخول مؤقت، مثل التأشيرة السياحية أو التأشيرة للزيارة، ثم بقوا في الدولة لمدة تتجاوز الفترة المسموح بها بموجب تلك التأشيرة دون الحصول على إقامة قانونية أو تمديدها، فإن إقامتهم تصبح غير شرعية بموجب القوانين المعمول بها في تلك الدولة.(أبوعليان، 2011، ص55)،وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة بتأشيرة صالحة ولغرض معين مثل السياحة أو الزيارة العائلية، ثم يقرر تغيير غرض الزيارة دون الحصول على موافقة من السلطات المختصة، فإن إقامته قد تصبح غير شرعية بموجب القوانين المحلية. هذا لأن الإقامة الشرعية تتطلب الالتزام بالأغراض والشروط التي تم منح التأشيرة من أجلها، في بعض الحالات، يقدم أفراد طلب لجوء سياسي إلى دولة، ولكن يتم رفض طلبهم من قبل السلطات المختصة. إذا بقوا في البلاد بعد هذا الرفض دون الحصول على حماية قانونية، فإن إقامتهم تصبح غير شرعية وقد تتم معاملتهم بموجب القوانين المحلية كأشخاص يخالفون النظام القانوني. (معمر، 2011، ص 9)

في كلتا الحالتين، يتعين على الأفراد أن يلتزموا بالقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها في البلد الذي يزورونه أو يسعون للإقامة فيه، عدم الامتثال للشروط المحددة يمكن أن يؤدي إلى وضعهم في موقف قانوني صعب، يمكن أن ينتهي بالترحيل أو الطرد من البلاد بناءً على الظروف والتشريعات المحلية.

أ- **دوافع الهجرة غير الشرعية:** تتأثر الهجرة غير الشرعية بعوامل الجذب والطرد التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: (سعيد، 2013، ص 25-26)

- **الدوافع الاقتصادية:** تُواجه الكثير من الأفراد تحديات اقتصادية هيكلية تؤثر سلباً على مستوى معيشتهم في البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، هذه التحديات تشمل نقص حاد في فرص العمل المناسبة والأجور الملائمة، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص عمل وأجور أفضل في الدول المستقبلة كوسيلة للتحسين الشخصي ومواجهة الفقر. والعوامل التالية تلعب دوراً رئيسياً في دفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية:

1) **الفقر ونقص الموارد الأساسية** :الفقر والحاجة الملحة للموارد الأساسية مثل الطعام والمأوى يمكن أن تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثاً عن فرص تحسين مستوى حياتهم اليومية.
2) **التباين الاقتصادي بين البلدان** :التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان يجذب الأفراد من البلدان الأقل ازدهاراً إلى البلدان الأكثر ازدهاراً حيث توجد فرص عمل أكبر وأفضل وتكون الأجور أعلى.
3) **حاجة الاقتصادات المستقبلة للأيدي العاملة** :الدول المستقبلة غالباً ما تحتاج إلى الأيدي العاملة لملء الفجوة في سوق العمل وتلبية الاحتياجات الاقتصادية المتنوعة، مما يشجع الأفراد على الهجرة بغض النظر عن القوانين والنظم المحلية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

– **الدوافع الديمغرافية** : تُعد الزيادة المطردة في عدد سكان دولة ما من أهم الأسباب الدافعة للهجرة فإذا كان هناك وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية بحيث لا تتناسب الزيادة السكانية مع الموارد الاقتصادية المتاحة قلل ذلك من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها مما يطرح امكانية تحسين الوضع المعيشي بالهجرة إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول ، كما أن للجانب النفسي دور هام في الدفع نحو الهجرة الى بلاد أخرى مع شعور بالاغتراب الداخلي أو لشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية وضعف الانتماء الأسري والمجتمعي. (شتيوي، 2014)

– **الدوافع الاجتماعية:** ترتبط العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية بشكل وثيق بالدوافع الاقتصادية، ويمكن تلخيصها كما يلي: (البغدادي، 2013، 13)

1) **الظروف الاجتماعية السيئة:** يشمل ذلك انعدام السلم الاجتماعي والظواهر الطبقية والعرقية التي تؤثر على فرص الأفراد في البلدان الأصلية. كما أن طبيعة العوامل الاجتماعية وأسلوب وأنماط الحياة تبرز عدم التكييف مع الواقع الذي يعيشون فيه ولذلك تفرض هذه الظروف تحديات اجتماعية كبيرة على الأفراد، مما يجعلهم يسعون إلى الهجرة للبحث عن فرص أفضل وأكثر تكافؤاً.

2) **النجاح الاجتماعي والوجاهة :يتطلع** الأفراد إلى تحقيق النجاح الاجتماعي والوجاهة التي قد يكون من الصعب تحقيقها في بلدانهم بسبب البطالة والفقر، ويرغبون في بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم من خلال الهجرة والعمل الجاد.

3) **الأمان والاستقرار النفسي :يسعى** الأفراد إلى الهجرة كوسيلة لتحسين الأمن والاستقرار النفسي، خاصة في بلدان يعانون فيها من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4) **الفرص الشخصية والمهنية:** يمكن للهجرة أن تمثل فرصة للأفراد لاستكشاف مجالات جديدة وتحقيق أحلامهم الشخصية والمهنية، وهذا يدفعهم لتقبل المخاطرة والتحمل لفترة مؤقتة من أجل تحقيق أهدافهم.

5) **التخطيط للمستقبل الأفضل:** قد يرى الأفراد الهجرة كخطوة استراتيجية للتخطيط لمستقبل أفضل، بما في ذلك جمع المدخرات اللازمة للعودة أو لتأسيس عائلة أو للاستثمار في مشاريع صغيرة.

وتأسيساً على ما سبق تُصبح الهجرة غير الشرعية لدى الأفراد عملية استراتيجية ومؤقتة تخدم أهدافهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، وتعكس حاجتهم إلى التحسين والاستقرار في حياتهم.

– **الدوافع السياسية:** تلعب دوراً حاسماً في دفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، وتشمل عدة جوانب مهمة كما يلي: (كاظم 2010، ص 110)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1) غياب **الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان:** عندما تعاني البلدان من نقص في الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، يشعر الأفراد بالإحباط وعدم القدرة على المشاركة بحرية في الحياة العامة واتخاذ القرارات، هذا يدفعهم إلى التفكير في الهجرة كوسيلة للبحث عن حياة أفضل وللهروب من القيود والقمع.

2) **ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون:** تأثير ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يخلق بيئة من عدم اليقين والفوضى التي تجعل الأفراد يشعرون بعدم الأمان والاستقرار، مما يدفعهم إلى البحث عن بيئة أكثر استقراراً خارج بلادهم.

3) **النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية:** تشكل النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية تحدياً كبيراً للأمن والاستقرار. يكون لهذه النزاعات تأثير سلبي على حياة المواطنين وتجعلهم يفكرون في الهجرة كوسيلة للابتعاد عن مناطق الصراع.

4) **الفساد المالي والإداري:** يُساهم الفساد المالي والإداري في تدهور الخدمات العامة وتقديم الخدمات بطرق غير فعالة، وبالتالي يفقد المواطنون الثقة في قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، مما يدفعهم إلى التفكير في الهجرة كوسيلة لتحسين جودة حياتهم.

كما تُعد الصراعات السياسية وضغوطات الانظمة العسكرية و التسلطية في الدول النامية السبب الرئيسي في هروب المواطنين إلى الدول الأخرى وخصوصاً الدول المجاورة، التي تتميّز بالسلام والهدوء مقارنة بالدولة الأم ، وتأتي الحروب الأهلية والقبلية والاثنية ومشاكل الاقليات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية في مُقدّمة الدوافع السياسية التي تتسبب في الهجرة من بلد إلى آخر كما يلعب مدى شرعية ومشروعية مؤسسات النظام السياسي القائم دورا اساسيا في استقرار الافراد والمجتمعات وما تشهده منطقة الشرق الأوسط في الفترة الاخيرة من اضطرابات وصراعات مسلحة في بعض الاحيان (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، دليل دامغ على هذه الفرضية. (شعبان، 2018، ص6-7)
بشكل عام، تتراكم هذه العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتشكل مجموعة من الدوافع التي تدفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية، حيث يبحثون عن أمان واستقرار وفرص أفضل للحياة في بلدان أخرى.

2: انواع الهجرة: تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع يمكن تصنيفها إلى بناءً على العديد من العوامل، وهنا هو تصنيف بسيط يمكن أن يساعد في فهم أنواع الهجرة المختلفة، حسب التالي: (زكريا، 20028،ص 21)

أ- **هجرة حسب المكان.** ينتج لنا هجرة داخلية وأخري خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد، وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر.

ب- **الهجرة حسب إرادة القائمين بها:** ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية،

ت- **هجرة حسب الزمان:** الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ث- **الهجرة حسب مشروعيتها:** هجرة شرعية وأخرى غير شرعية.

3.اللجوء: يعني أن يُسمح لشخص بالبقاء في بلد معين لأنه يفر من خطر محدق به في بلده الأصلي، ويحتاج إلى الحماية الدولية. الشخص الذي يقدم طلبًا رسميًا للسلطات في الدولة المستقبلة للحصول على هذه الحماية يُعرف بطالب اللجوء، غالبًا ما يواجه خطرًا على حياته أو حريته في بلده الأصلي بسبب أسباب مثل الحروب، الاضطهاد السياسي، التمييز العرقي أو الديني، أو أسباب أخرى مماثلة. اللجوء يُعتبر حالة إنسانية ملحة تتطلب استجابة سريعة من الدول المستقبلة، ويتم التحقق من مدى صحة مطالبة اللاجئ من قبل سلطات اللجوء في الدولة المستقبلة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن حالته.(الأمم المتحدة، اللاجئون والمهاجرون،2026)

أما اللاجئ بحسب تعريف الاتّفاقيّة المتعلقة باللاجئين لعام 1951

تمّ اعتماد الاتّفاقيّة الخاصة بأوضاع اللاجئين في 28 تموز/ يولية 1951 في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بأوضاع اللاجئين وعديمي الجنسية المنعقد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 429 (5) والذي دخل حيّز التنفيذ في 22 نيسان/ أبريل 1954. وتشكل الاتّفاقيّة وبروتوكول 1967 المتعلق بوضع اللاجئ أساسًا للقانون الدولي للاجئين. وتعرّفان اللاجئ على أنه:(القاموس العملي للقانون الإنساني، 2026)

أي شخص، يكون ....، بسبب خوف له ما يبرّره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظلّ بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد....

- **تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:**

اللاجئ: هو شخص موجود خارج بلده الأصلي، ولديه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، ولا يستطيع أو لا يرغب أن يستظل بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف مقتطف من المادة الأولى (الفقرة ألف2) من اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2026)

وبناءاً عليه اللاجئ هو الفرد الذي يهرب من بلده بسبب التهديدات الخطيرة لحقوقه الإنسانية أو الاضطهاد، حيث يكون غالبًا غير قادر على الحصول على الحماية الكافية من حكومته. يُمنح اللاجئ حقوق دولية للحماية والرعاية، بموجب اتفاقية اللاجئين التي تدين التمييز ضد اللاجئين وتعطيهم حقوقاً معينة تحت القانون الدولي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً: تهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات

تشمل تهديدات الأمن الإنساني مجموعة واسعة من المخاطر والتحديات التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات بشكل مباشر، ومنها الإرهاب والعنف المتطرف، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، النزوح واللاجئون، النزاعات والحروب، الفقر والتهميش الاجتماعي كما تشير الجريمة المنظمة متعددة المسارات إلى نوع من الجريمة المنظمة التي تعمل عبر عدة مجالات أو نشاطات مختلفة. هذه الأنشطة قد تتضمن الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، والاحتيال المالي، والابتزاز، وغيرها من الأنشطة غير القانونية. تكون هذه الجرائم مترابطة بشكل وثيق حيث يتعاون المجرمون عبر حدود وجغرافيا مختلفة، مما يجعل من الصعب على السلطات مكافحتها بفعالية.حيث تتطلب مكافحة هذه التهديدات جهوداً مشتركة من الحكومات، والمجتمعات المدنية، والمنظمات الدولية للتخفيف من آثارها والحد منها على الأفراد والمجتمعات المتأثرة.

1: أشكال الجريمة المنظمة متعددة المسارات

أ- **الإرهاب والتطرف:**

- **الإرهاب:** يُشير إلى أنه عمل يثير الخوف والرعب بين الناس، سواء كان ذلك في أوساط مجتمعية محددة أو لأفراد بشكل فردي. يتسبب في تهديد حياة الأفراد، ويعرض ممتلكاتهم وكرامتهم ومقدساتهم للخطر، بما في ذلك الأوطان والعقائد والديانات، وهو عمل يتناقض مع الشريعة الإلهية، والعقل والمنطق، والقوانين الإنسانية الدولية .(مجمع الفقه الإسلامي الهندي، الإرهاب والسلام ،2007 ص14)، وبالتالي يحظى الإرهاب بتنديد شرعي وإنساني واسع، حيث يُعَدّ محظوراً شرعاً بسبب الأذى والضرر الذي يسببه للأفراد والمجتمعات.

كما عرفت **الموسوعة السياسية** الإرهاب بأنه: "استخدام العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال، وبشكل عام هو استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية". (الكيالي، 1994، ص 153)

يُعرفه البعض بأنه: "عدوان يقوم به أفراد أو جماعات بغية على الإنسان، يستهدف دينه ودمه وعقله وماله وعرضه. يشمل أنواعاً متعددة من الأعمال العدائية مثل التخويف والإيذاء والتهديد والقتل بدون حق، ويتضمن أيضاً الأعمال العنيفة مثل الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق. يتم تنفيذ هذه الأعمال ضمن مشاريع إجرامية فردية أو جماعية، بهدف خلق الرعب والترويع بإيذاء الأفراد وتعريض حياتهم وحريتهم وأمنهم وحالتهم للخطر. يمكن أيضاً أن يشمل الإرهاب إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق العامة والخاصة، أو تعريض الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر" (Thahir al-Qadri,2014,p.122)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبناءا على ما سبق يُمثل الإرهاب تهديداً خطيراً يجب مواجهته بقوة وتعاون دولي، حيث يهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات والمحافظة على الأمن والاستقرار العام.

- **الارهاب السيبراني:** في ثمانينيات القرن العشرين كان أول ظهور لمفهوم الإرهاب السيبراني Cyber terrorism، فقد عرفه **باري كولين Barry Collin** بأنه "هجمة إلكترونية غرضها تهديد الحكومات أو العدوان عليها، سعيًا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، وأن الهجمة يجب أن تكون ذات أثر مدمر وتخريبي مكافئ للأفعال المادية للإرهاب". (عبد الصادق،2009، ص 109)

- **خصائص الارهاب السيبراني:** للإرهاب السيبراني العديد من الخصائص التي تميّزه عن الإرهاب في صورته التقليدية، والتي تسعى في نهاية الأمر لتحقيق أهداف غير مشروعة، وهي: (الفيل، 2011، ص 74)

1) **الهدف الرقمي والإلكتروني** :يتمثل الهدف الرئيسي للإرهاب السيبراني في استخدام التكنولوجيا الرقمية والإلكترونية لتنفيذ أعمال إرهابية. هذا يمكن أن يشمل الاختراقات الإلكترونية، والتدمير الإلكتروني، والتلاعب بالبيانات، وتعطيل الأنظمة الحاسوبية الحيوية، والتأثير على البنية التحتية الرقمية.
2) **المرونة والسرعة** :يمكن للإرهاب السيبراني أن ينفذ بسرعة وبشكل مرون في أماكن متعددة دون الحاجة إلى وجود جسدي. يمكن للمهاجمين القيام بأنشطتهم من خلال الإنترنت بشكل متقدم ومعقد.
3) **المجهولية والتخفي** :يتميز الإرهاب السيبراني بالقدرة على القيام بالهجمات بطرق متقدمة لإخفاء هويتهم وموقعهم الفعلي، مما يجعل من الصعب تحديد المهاجمين ومقاضاتهم.
4) **الأهداف الشاملة** :يستهدف الإرهاب السيبراني مجموعة واسعة من الأهداف، بما في ذلك الحكومات، والشركات، والمؤسسات، والأفراد، والبنى التحتية الحيوية كالكهرباء والمياه والنقل، مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات الأساسية والاقتصادية.
5) **الأهداف غير المشروعة** :يهدف الإرهاب السيبراني في النهاية إلى تحقيق أهداف غير قانونية أو غير أخلاقية، مثل ترويع السكان، وتقويض الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتأثير على سير الحياة اليومية بشكل سلبي.

الإرهاب السيبراني يُعتبر شكلًا جديدًا من أشكال العمل الإرهابي، وهو يتسم بتأثير كبير يمتد إلى مختلف القطاعات والأنظمة الحيوية في العالم. ومع ذلك، فإن السياسات القضائية والتشريعات في كثير من الأحيان لا تعامل بشكل كافٍ مع هذا النوع من الإرهاب، مما ينطوي على خطر يجب مواجهته بشكل فعال ومنسق.

- **مخاطر الارهاب السيبراني:** في عام 2019 أكد تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الإرهاب السيبراني أصبح واقعا لا مفر منه. ويصف التقرير الهجَماتِ السيبرانيةَ بأنها تلك الهجَماتُ التي تتسبَّب في أضرار اقتصادية كبيرة، أو اضطرابات جيوسياسية، أو مشاهدَ ومواقف تتصدع فيها الثقة بشبكة الإنترنت على نطاق شاسع. وتتمثل الهجَمات الإرهابية واسعة النطاق بأفراد أو

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

جماعات غير الحكومية ذات أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية تهدف إلى إلحاق أضرار بشرية أو مادية واسعة النطاق. وفي هذا الإطار كشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن مخاطرَ عميقة للهجوم الإرهابي السيبراني، حيث أنه له صلة وثيقة بانهيار البِنية التحتية للمعلومات الهامة، وخطر إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وقد تتعدد طرائق العمل من استعمال البرامج التخريبية الخبيثة و(فيروسات) البرامج، إلى حجب الخِدْمات، والأعمال الاستخباراتية التجسُّسية على الشبكة وغيرها.(التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب،2020)

بشكل عام، الإرهاب السيبراني يمثل تهديدًا خطيرًا يتطلب استجابة دولية واسعة النطاق للتصدي له، وحماية الأنظمة الرقمية والإلكترونية من التهديدات التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- **التطرف:** يُعرف "التطرف" في قاموس أكسفورد، بمجموعة من التعريفات التي تتناول جوانب متعددة للمصطلح: (Oxford Dictionary. 2018)

1) **الدعوة إلى التغيير السياسي أو الاجتماعي الشامل أو الكامل** من خلال التمسك بمبادئ أو أهداف تطالب بتغيير جذري في النظام السياسي أو الاجتماعي، دون أخذ في الاعتبار التقاليد أو النهج الاعتيادي.
2) **تمثيل أو دعم قسم متطرف أو تقدمي من حزب سياسي** بدعم أو تمثيل فرع متطرف أو تقدمي داخل حزب سياسي، حيث يسعى هذا القسم إلى التغيير بشكل شامل أو شديد الرأي.
3) **استقلالية أو الخروج عن التقاليد؛ مبتكرة أو غير تقليدية** تميز التطرف بتجاوز الحدود التقليدية أو الاستقلالية عن النهج الراسخ، مما يمكن أن يكون مبتكراً أو غير تقليدياً في طريقة الفكر أو السلوك.
4) **معتقدات أو أفعال الأشخاص الذين يدعون إلى إصلاح سياسي أو اجتماعي شامل أو كامل** في المجتمع أو النظام السياسي، ويمكن أن تتضمن استخدام أساليب غير تقليدية أو متطرفة لتحقيق هذه الأهداف.

كما يتم أحيانا ربط الإرهاب والتطرف وجعلهما مترادفا حتى يتم تصنيف المقاومات التحررية أنها أعمال ارهابية كحركة حماس في فلسطين، والسعي نحو تحييد القضية الفلسطينية وما يعانيه الشعب الفلسطيني من انتهاكات صارخة للحقوق الانسان وأمام الصمت المجتمع الدولي، لكن هذا لا يمنعنا من القول ان الارهاب هو أحد مهددات الأمن البشري العربي فنقص الحرية والتمكين والمعرفة والأمن هي تشكل بذورا للإرهاب والعنف وعدم الأمن في الوطن العربي. (البداينة، 2010، ص6)

وتأسيساً على ما سبق يُشير التطرف إلى مواقف أو أفعال تتميز بالتمسك بتغييرات شاملة أو بمبادئ وأفكار تتجاوز التقاليد السائدة، سواء في السياسة أو الاجتماع أو غيرها من المجالات.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- **الإتجار بالبشر:** يُعرف **المكتب السامي لمفوض حقوق الإنسان** الإتجار بالبشر على أنه:" يشير مصطلح الاتجار بالأشخاص عادةً إلى تعريض الأفراد لأوضاع استغلالية أو إبقائهم فيها من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية". (الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2026)

يتضمن هذا التعريف أنماطًا متعددة من النشاطات التي تشمل الإجبار على العمل، الاستغلال الجنسي، الاستعباد الجنسي، التسليم للخدمة الجبرية، وغيرها من أشكال الاستغلال الذي يُجبر الأفراد على العمل أو البقاء في أوضاع استغلالية تحقق مكاسب اقتصادية للمتاجرين بهم.

كما يُعد الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين جريمتي عالمية وواسعة الانتشار والتي تستخدم فيها الرجال والنساء والأطفال من أجل الربح. وتستفيد الشبكات المنظمة أو الأفراد الذين يكونون وراء هذه الجرائم المربحة من الأشخاص الضعفاء أو اليائسين أو الذين يبحثون ببساطة عن حياة أفضل. يشير إلى عملية تجنيد أو نقل أو احتجاز الأفراد باستخدام القوة، الاختطاف، الاحتيال أو أي وسيلة أخرى، بهدف استغلالهم للحصول على ربح مالي. يمكن للرجال والنساء والأطفال من مختلف الأعمار والخلفيات أن يتعرضوا لهذه الجريمة في مناطق مختلفة من العالم. المتاجرون يستغلون غالبًا العنف والاحتيال والوعود الزائفة بالتعليم وفرص العمل لخداع ضحاياهم وإكراههم. "تهريب المهاجرين"، فيشمل تسهيل دخول الأفراد إلى بلد لا يكونون فيه مواطنين أو مقيمين، بطرق غير قانونية، بهدف تحقيق مكاسب مالية أو مادية أخرى. المجرمون يستغلون الفرص التي تنشأ نتيجة حاجة الأشخاص إلى الهروب من الفقر، نقص الفرص الاقتصادية، الكوارث الطبيعية، الصراعات، أو الاضطهاد،ومن الأشكال التي تتم بها هذه الجريمة الاستغلال الجنسي، العمل الجبري، الاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء أو التسول القسري، أية صورة للعمل الجبري وأية صورة للعمل تحت التهديد أو العمل الذي يتم فيه استغلال ضعف الشخص عن علم، كلها صور للاتجار بالبشر. (مكتب الأمم المتحدة، 2026)

كلا المصطلحين يشيران إلى أنشطة غير أخلاقية وغير قانونية تستهدف استغلال الضعفاء والمحتاجين، وتعتبران جرائم تتسبب في آثار بالغة الخطورة على ضحاياهم وعلى المجتمعات بشكل عام.

ب- **تجارة المخدرات:** تُتاجر شبكات الجريمة بمجموعة من المخدرات، ولا سيما القنّب، والكوكايين، والهيروبين، والمخدرات الاصطناعية من قبيل الميثامفيتامين والفنتانيل. ومع ازدياد سهولة اختراق الحدود الدولية، ما فتئ تعاطي المخدرات والحصول عليها يتفشيان في جميع أنحاء العالم.ويشارك في هذه التجارة الدولية مزارعون ومنتجون وناقلون ومورّدون وتجار. وهي تُلحق الضرر بجميع البلدان الأعضاء في الإنتربول، وتقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدمر حياة الأفراد والمجتمعات. وغالبا ما يكون المستهلكون والمدمنون ضحايا لشبكات قوية ومخادعة. ويرتبط الاتجار بالمخدرات بأشكال أخرى من الجريمة، مثل غسل الأموال أو الفساد. وتستخدم شبكات الجريمة مسالك الاتجار لنقل شتى المنتجات غير

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المشروعة التي تشمل الأسلحة النارية والماس غير المصقول وحيوانات البنغول الحية، ما يسفر عن تلاقي الجرائم. (الإنتربول، 2026)

2: تداعيات الجريمة المنظمة متعددة المسارات على الأمن الإنساني

أ. **الإرهاب والتطرف:** تأثير الإرهاب والتطرف على الامن الإنساني وبشكل خاص على حقوق الإنسان، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على التمتع بالحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية للأفراد، وخاصة ضحايا الإرهاب. ويمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار وتقويض مجتمعات بأكملها، وتهديد السلام والأمن، وتهديد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إنها تسعى إلى فرض آراء الأقلية على الأغلبية ولا تتوقف عند أي شيء في السعي لتحقيق أهدافها. إن الإرهاب يهاجم ركائز الديمقراطية وسيادة القانون التي يقوم عليها احترام حقوق الإنسان.

(Parliamentary Assembly,2011)

ب. **الإتجار بالبشر:** تُعتبر هذه الجريمة معضلة قانونية وحقوقية وأخلاقية إضافة إلى كونها قضية إنسانية أساسا خصوصا تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وانعكاساتها على السلم المجتمعي والدولي، لا سيما ما يتعلق بالأمن الإنساني، ذلك أن الإتجار بالبشر هو جريمة تنتهك بصورة صارخة كامل منظومة حقوق إلانسان والقيم والتعاليم الأخلاقية والدينية وما تُشكله من انعدام الامن الشخصي ومن عرقلة لعملية التنمية ، ويساهم في ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة بمختلف فروعها ناهيك عن التأثيرات النفسية والصحية على الضحايا أنفسهم.(شعبان، 2016)

ج. **تجارة المخدرات:** تُعد تجارة المخدرات من بين الجريمة المنظمة ذات التداعيات على الامن الإنساني، ومن ذلك:

1).تهديد السلم والأمن الدوليين العالمي: تُعد الجريمة المنظمة من أكبر التحديات الأمنية في العصر الحالي، كونها من القضايا البارزة التي تواجه صانعي القرار في مختلف أنحاء العالم. لم تترك العصابات الإجرامية ميدانًا من ميادين النشاط الاقتصادي أو السياسي دون أن تقتحمه، حيث استولت على تجارة المخدرات وأصبحت تتحكم في النسيج الاقتصادي لكثير من الدول والأنظمة السياسية، حيث تتميز الجريمة المنظمة بالتنظيم الهرمي القوي والقدرة على استخدام العنف والفساد لتحقيق أهدافها، مما يجعلها تمثل تهديدًا كبيرًا للأمن الوطني والدولي. تشمل أنشطتها ليس فقط تجارة المخدرات بل أيضًا الاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، والعديد من الأنشطة الأخرى غير القانونية التي تهدد استقرار الدول وسلامة مواطنيها، فالتنظيمات الإجرامية لتجارة المخدرات تهدد السلم العالمي وذلك من خلال امتهان الجماعات الإرهابية لتجارة المخدرات التي تحقق منها أرباح طائلة تستعين بها في شراء الأسلحة والذخيرة حيث تتكون علاقات بين الإرهاب وتجار السلاح والناشطين في مجال التمويل بالسلاح والمتفجرات الذي يعد أهم ركيزة لنشاطها المربح. (أبو جودة، 2014)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2).تهديد استقرار الاقتصاد العالمي وجعله عرضة للمخاطر والتقلبات: تعتبر جريمة المخدرات سرطانًا ينمو داخل النسيج الاقتصادي العالمي، خصوصًا في زمن ازدهار الاقتصاد الحر الذي يعتمد على حرية التبادلات التجارية والمنافسة والاستثمار. تبيض الأموال، كعملية مكملة لأنشطة التنظيمات الإجرامية، تمثل تهديدًا مباشرًا للأسس الاقتصادية العالمية وأنظمة البنوك، حيث أن عملية تبييض الأموال تعتبر عملية معقدة ومحترفة بشكل عالمي، حيث تمتلك رؤوس الأموال والتقنيات اللازمة لإنجازها بذكاء وحذر شديدين، مما يجعل من الصعب كشفها ومعاقبة المتورطين بها، حيث تلعب هذه العمليات دورًا مهمًا في تشويه النظام المالي العالمي وتهديد أمنه (ناشد، 2011، ص 5)

3). تقويض النظام السياسي والإداري للدولة: تسعى التنظيمات الإجرامية إلى عملية تهديد وإضعاف هيكلية ووظائف الحكومة والسلطات القانونية في الدولة يتم ذلك من خلال عدة طرق، منها تمويل حملات انتخابية للعناصر السياسية المتعاطفة مع تلك التنظيمات، بهدف الوصول إلى السلطة والتأثير على القرارات السياسية لصالحهم. علاوة على ذلك، تهدد التنظيمات الإجرامية التي تعمل في تجارة المخدرات سيادة الدولة بسبب نشاطها غير القانوني على أراضيها، مما يسبب تدمير النظام الاقتصادي والاجتماعي ويهدد بالفوضى واللااستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه التنظيمات إلى التأثير والتسلل داخل الأجهزة الإدارية والقضائية للدولة، وذلك من خلال استخدام الرشاوى والتهديدات لتسهيل أنشطتها وتجنب المساءلة القانونية أو تخفيف العقوبات.(شبيلي، 2016، ص 135)

وبالتالي فإن هذه الأنشطةُ تشكل تهديدًا كبيرًا على استقرار الدولة ونظامها السياسي والقانوني، حيث تزعزع الثقة العامة في الحكومة وتضعف القدرة على فرض القانون وتحقيق العدالة. تلك الاختراقات تعكس عمق التحديات التي تواجهها الدول في مكافحة الجريمة المنظمة وحماية سيادتها وأمنها القومي.

4).تهديد مسار الأنظمة الاقتصادية والمصرفية في الدول: يُشكل الإتجار بالمخدرات تهديدًا كبيرًا على في الدول، حيث يتسبب في تأثير شامل على جميع القطاعات الاقتصادية من خلال نشاطه الإجرامي، حيث يحتاج تجار المخدرات إلى تحويل أموال على طول سلسلة الإمداد بأكملها –من المشترين إلى البائعين ورجوعاً إلى منتجي المخدرات. ويلزم تمويه هذا التدفق من "الأموال القذرة" في هيئة معاملات قانونية لكي يبدو مشروعا وبالتالي يُتجنّب كشفه من السلطات، ويُعرف هذا باسم غسل الأموال. ومن منظور عالمي، تمثل العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات أحد أكبر مصادر الأموال غير المشروعة أو الأموال القذرة التي تتطلب غسل الأموال من خلال تلك العمليات التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن الأعمال غير القانونية وطمس هويتها بحيث يصعب في هذه الحالة التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال في حقيقتها ناتجة عن أعمال مشروعة أم غير مشروعة. (البشري، 2004، ص 5)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبالتالي يؤثر هذا النشاط بشكل خاص على القطاع المصرفي ومؤسساته المالية، خاصة فيما يتعلق بعمليات تبييض الأموال التي تكمل أنشطته الرئيسية، حيث يسعى أعضاء الجماعات الإجرامية إلى إنشاء أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية لتعزيز قدرتهم الاقتصادية وتوسيع نفوذهم، مما يسمح لهم بالتأثير على النظام الاقتصادي والسياسي في الدول. الأموال الناتجة عن الإتجار بالمخدرات يمكن أن تسبب انتشارًا للعديد من الآفات الاجتماعية داخل المجتمعات، خاصة في الدول النامية، وتسهم بشكل كبير في تفاقم التحديات الاجتماعية من خلال إدخال هذه الأموال غير القانونية في النظام الاقتصادي. (مجموعة الأمم المتحدة بشأن المخدرات الصناعية، 2026)

حيث تنسق هذه الشبكات مع بعضها البعض عبر حدود الدول وبيئات مالية متعددة، ويشمل ذلك استخدام تقنيات متطورة للتحويل المالي والتحايل على الرقابة والتدقيق المالي. يعد التنسيق والتخطيط الدقيقان جزءًا أساسيًا من نجاح عمليات غسيل الأموال، مما يتطلب تواجداً واسعاً وتنظيماً فعالاً في مختلف أنحاء العالم.(الشيخلي،2002، ص 10-11)

فجريمة غسيل الأموال تعد من الجرائم التي تحتاج إلى شبكة منظمة متقنة ومنسقة بدرجة عالية من الاتساق والتخطيط، تشمل هذه الشبكات مختلف الأفراد والمؤسسات التي تشارك في تحويل أموال غير مشروعة أو مكتسبة بطرق غير قانونية بطرق تبدو شرعية. تشمل أنشطة غسيل الأموال استخدام الأموال من جرائم مثل تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر أو الفساد المالي وتقديمها عبر معاملات مالية واقتصادية معقدة لتمويه مصدرها الحقيقي وجعلها تبدو كأموال نظيفة وشرعية.

الخاتمة

تناولت الدراسة العلاقة بين الهجرة واللجوء وتهديدات الأمن الإنساني من منظور الجريمة المنظمة متعددة المسارات، انطلاقًا من أن الهجرة واللجوء ظاهرتان إنسانيتان ارتبطتا تاريخيًا بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وأن تفاقم النزاعات المسلحة والفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان أسهم في زيادة معدلات الهجرة والنزوح واللجوء، ولا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على توفير الحماية والأمن والاحتياجات الأساسية للأفراد.

وأظهرت الدراسة أن المهاجرين واللاجئين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا، قد يصبحون عرضة للاستغلال من قبل شبكات الجريمة المنظمة التي تستفيد من أوضاعهم الإنسانية وحاجتهم إلى الحماية والعمل والتنقل. وتتخذ هذه الجريمة صورًا متعددة، من أبرزها الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، فضلًا عن ارتباط بعض أنشطتها بالإرهاب والتطرف واستغلال الوسائل والتقنيات الرقمية في تنفيذ بعض صور النشاط الإجرامي.

كما بينت الدراسة أن خطورة الجريمة المنظمة متعددة المسارات لا تقتصر على الأضرار المباشرة التي تلحق بالأفراد، وإنما تمتد إلى تهديد الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، من خلال المساس بالحق في الحياة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والسلامة والأمن الشخصي، وتعريض الأفراد للاستغلال والعنف والعمل القسري والاستغلال الجنسي، فضلًا عن آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وما تسببه من إضعاف لسيادة القانون وتقويض لمؤسسات الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز المعالجة الأمنية التقليدية، بحيث تجمع بين حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وغير النظامية، وتجفيف مصادر تمويل شبكات الجريمة المنظمة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال تبادل المعلومات والملاحقة القضائية وحماية الضحايا، بما يحقق التوازن بين مقتضيات الأمن والالتزامات الإنسانية والدولية.

وعليه، فإن تعزيز الأمن الإنساني في سياق الهجرة واللجوء يقتضي الانتقال من الاستجابة الجزئية والموسمية إلى سياسات متكاملة تقوم على الوقاية والحماية والمساءلة والتعاون، وتضع الإنسان وحقوقه الأساسية في صميم السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة بالهجرة واللجوء ومكافحة الجريمة المنظمة.

أهم الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

1. تتسم ظاهرتا الهجرة واللجوء بتعدد أبعادهما ودوافعهما، إذ تتداخل في نشأتهما عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وسياسية وأمنية وإنسانية، وتبرز النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر والبطالة وتدهور الظروف المعيشية بوصفها من أهم العوامل الدافعة، ولا سيما في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن توفير الحماية والأمن والاحتياجات الأساسية.
2. لا تمثل الهجرة واللجوء في حد ذاتهما جريمة أو تهديدًا للأمن الإنساني، وإنما تنشأ المخاطر بصورة أساسية من الظروف المحيطة بهما ومن استغلال أوضاع المهاجرين واللاجئين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا، من قبل شبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي يجعل حماية هذه الفئات جزءًا أساسيًا من متطلبات الأمن الإنساني.
3. يمثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أبرز الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالهجرة واللجوء، مع ضرورة التمييز بينهما من الناحية القانونية؛ إذ يرتبط تهريب المهاجرين أساسًا بتسهيل الدخول أو الإقامة غير النظامية مقابل منفعة مادية، بينما يقوم الاتجار بالبشر على استغلال الضحايا وتحقيق المنفعة من استغلالهم.
4. تتسم الجريمة المنظمة المعاصرة بتعدد مساراتها وتشابك أنشطتها وعابريتها للحدود، إذ قد تتداخل أنشطة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمخدرات وغسل الأموال وغيرها، كما أدى التطور التكنولوجي إلى توسيع نطاق النشاط الإجرامي من خلال استغلال الفضاء السيبراني في بعض صور الجريمة والإرهاب، الأمر الذي يزيد من صعوبة مواجهتها بالوسائل التقليدية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5. تؤثر الجريمة المنظمة متعددة المسارات بصورة مباشرة وغير مباشرة في الأمن الإنساني، من خلال تهديد الحق في الحياة والسلامة الشخصية، وتعريض الأفراد للاستغلال والعنف والعمل القسري والاستغلال الجنسي، فضلًا عن الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية.
6. تمتد تداعيات الجريمة المنظمة إلى مؤسسات الدولة واستقرارها الاقتصادي والسياسي، إذ تسهم العائدات الإجرامية وغسل الأموال في تعزيز قدرة الشبكات الإجرامية على الاستمرار والتوسع، كما قد تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة الفساد وإضعاف سيادة القانون والثقة بالمؤسسات الرسمية وتقويض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
7. تتطلب مواجهة تهديدات الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن الإنساني مقاربة شاملة ومتوازنة تجمع بين المتطلبات الأمنية والالتزامات الإنسانية والحقوقية، ولا تقتصر على ضبط الحدود وملاحقة المجرمين، بل تشمل حماية الضحايا، ومنع استغلال المهاجرين واللاجئين، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة واللجوء، وتوفير مسارات آمنة ومنظمة للهجرة والحماية الدولية.

المصادر والمراجع:

أولًا :المراجع باللغة العربية

أبو عليان، عبد الله يوسف .(2011) .الهجرة إلى غير بلاد المسلمين :حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية]رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.

البدانية، ذياب موسى .(2010) .التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي .جامعة نايف للعلوم الأمنية.

البشري، محمد الأمين .(2004) .التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة .في أبحاث الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها .أكاديمية نايف العربية.

البغدادي، فاضل عبد الزهرة .(2013) .المهجرون والقانون الدولي الإنساني)ط .(1) .منشورات الحلبي الحقوقية.

زكريا، عبد اللطيف شهاب .(2008) .ظاهرة الهجرة الدولية :دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (16)، 21.

الزناتي إبراهيم، محمد أعبيد .(2008) .الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ، ط1. المكتب الجامعي الحديث.

السراني، عبد الله بن سعود .(2012) .العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وتهريب البشر .مجلة الأمن والحياة، .(357)

شبيلي، مختار حسين .(2016) .التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة .جامعة نايف للعلوم الأمنية.

شتيوي، مساعد عبد العاطي .(2014) .التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية :الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

شعبان، حمدي .(2018) .الهجرة غير المشروعة]دراسة غير منشورة .[مركز الإعلام الأمني، أكاديمية الشرطة، جمهورية مصر العربية.

شعبان، عبد الحسين .(2016) .الاتجار بالبشر والأمن الإنساني.

الشيخلي، فالح عبد الكريم، والعبيدي، فائق حميد .(2002) .غسيل الأموال :ماهيتها وأبعادها .مجلة الرشيد المصرفي، 3(5)، 10–11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

صباح سعيد، محمد .(2013) .جريمة تهريب المهاجرين :دراسة مقارنة .دار الكتب القانونية.

كاظم، ساهرة حسين .(2010) .دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية .مجلة كلية التراث الجامعة، (9)، 110.

الكيالي، عبد الوهاب .(1994) .الموسوعة السياسية .(7)المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مجمع الفقه الإسلامي الهندي .(2007) .الإرهاب والسلام .دار الكتب العلمية.

محمدي، صليحة .(2020) .اللجوء :دراسة في المفهوم والظاهرة .مجلة التراث، 11(1)، 16.

معمر، محمد .(2009) .أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية :دراسة ميدانية]رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(2012) .المبادئ التوجيهية للاحتجاز :المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله)ط .(1 .مطابع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(2013) .مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين :الأداة ، فهم ظاهرة تهريب المهاجرين .الأمم المتحدة.

ناشد، سوزي عدلي .(2011) .غسيل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية :دراسة مقارنة .منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانيًا :المواقع الإلكترونية:

الأمم المتحدة .(د.ت).اللاجئون والمهاجرون :التعريفات، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions

الأمم المتحدة .(2023) .ما هو الاتجار بالبشر وكيف يمكنكم المساهمة في الحل؟، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117762

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب .(2020) .تهديد الإرهاب السيبراني وإمكانية تطبيق اتفاقية الجرائم السيبرانية، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles2362020.aspx

قاموس العملي للقانون الإنساني) .د.ت .(.اللاجئون) ، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/ljywn

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) .د.ت .(.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا .
https://help.unhcr.org/syria/ar/

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) .د.ت .(.الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.unodc.org/romena/ar/human-trafficking-and-migra//nt-smuggling.html

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) .د.ت .(.غسل العائدات المتأتية من الاتجار متاح على الرابط الإلكتروني:بالمخدرات .
https://syntheticdrugs.unodc.org/syntheticdrugs/ar/cybercrime/launderingproceeds/index.html

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة) .د.ت .(.لمحة عن الاتجار بالأشخاص وحقوق الإنسان

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

. https://www.ohchr.org/ar/trafficking-in-persons/about-trafficking-persons-and-human-rights

منظمة الإنتربول) .د.ت .(.الاتجار بالمخدرات متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.interpol.int/ar/4/9

أبو جودة، إلياس .(2014) .دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة .منشورات مجلة الدفاع الوطني متاح على الرابط الإلكتروني:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

شعبان، عبد الحسين .(2016) .الاتجار بالبشر والأمن الإنساني، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1254147y19218759Y1254147

ثالثًا :المراجع الأجنبية.

1. al-Qadri, Muhammad T. (2014). Fatwa tentang terorisme dan bom bunuh diri (Y. Wahyudin & R. Kurniawan, Trans.). Lembaga Penelitian dan Pengkajian Islam.
2. Oxford University Press. (2018). Radical. Oxford Dictionaries. https://en.oxforddictionaries.com/definition/radical
3. Parliamentary Assembly of the Council of Europe. (2011, October 6). Human rights and the fight against terrorism (Doc. 12712)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0